تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل

دراسة ميدانية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر

The evaluation of the extent of the commitment of the Algerian banking system by applying the principles of corporate governance issued by the Basel Committee

A field study of a sample of banks operating in Algeria

مريم هاني

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

m.etud.eco@gmail.com

Received:14 Nov 2017 **Accepted: 05 Dec 2017** **Published: 31 Dec 2017**

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل ولتحقيق هذا الهدف أجرت الباحثة دراسة ميدانية بتوزيع استبانات على عينة من البنوك العاملة في الجزائر عددها ثمانية (08) بنوك، أي ما يعادل حوالي 40% من حجم مجتمع الدراسة. وعليه تم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد يعبر عن العلاقة بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة حسب مقررات لجنة بازل خلال سنة 2016. تشير نتائج الدراسة إلى أن النظام المصرفي الجزائري يلتزم بمبدأ احتفاظ البنك بأنظمة تدقيق مستقلة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة وبتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية فقط.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي الجزائري، الحوكمة المصرفية، مبادئ الحوكمة، لجنة بازل .

تصنيف JEL: G21 ، G3

Abstract :

The aim of this study is to evaluate the extent of the commitment of the Algerian banking system by applying the principles of corporate governance issued by the Basel Committee. to achieve this objective the researcher conducted a field study on a sample of (08) banks working in Algeria. The sample represents about 40% of the study population. We designed a multiple linear regression model Expresses the relationship between the activation of governance in the Algerian banking system and the commitment of the Algerian banking system by applying the principles of corporate governance issued by the Basel Committee during the year 2016.

The study results show that the Algerian banking system is committed only to the principle of retention of an independent effective auditing systems and applying the principle of internal audit

Keywords: Algerian banking system, banking corporate governance, Principles of corporate governance, Basel Committee.

Jel codes : G21, G3

تمهيد :

تتضمَّن الحوكمة من المنظور المصرفي وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجلس إدارتها وإدارتها العليا، والتي من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام المؤسسة بوضع أهدافها وإدارة عملياتها اليومية ومراعاة مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة. وإدراكاً من لجنة بازل بأهمية التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، فقد أصدرت لجنة بازل مبادئ دولية تتضمن الممارسات والتوصيات التي يقوم

عليها نظام الحوكمة في المؤسسات المصرفية. حيث باتت معظم الدول ترتكز عليها وتعمل بمقتضاها حفاظاً على سلامة أنظمتها لمصرفية. ونظرًا لكون المصارف تختلف عن باقي الشركات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعًا من الأشخاص، ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته، مما يكون له آثار سيئة على الاقتصاد بأسره، فقد أصبح مفهوم الحوكمة من قبل المصارف والمؤسسات المالية أمر ضروري، وأصبح لزامًا على المصارف أن تطور أنظمة الحوكمة وفي هذا الاطار وجدت الجزائر نفسها ملزمة على تبني هاته لمبادئ وذلك من أجل بلورة استراتيجياتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة اللازمتين، للتعامل مع العالم الخارجي. ففي هذا السياق توجّهنا إلى معالجة الإشكال الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة التي أقرَّتها لجنة بازل في تفعيل الحوكمة؟

وبناء على ما سبق يمكن معالجة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة، الأهلية، الاستقلالية، النزاهة وتفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري؟
- هل توجد علاقة بين احتفاظ البنك بأنظمة تدقيق مستقلة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة وتفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري؟
- هل توجد علاقة بين التزام المصرف بتطبيق مبدأ إدارة المخاطر وتفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري؟
- هل توجد علاقة بين التزام المصرف بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية وتفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري؟
- هل توجد علاقة بين تبني المصرف نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة وتفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري؟
- هل توجد علاقة بين التزام المصرف بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري؟

وللإجابة عن هذا السؤال قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات مفادها:

- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري و تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة، الأهلية، الاستقلالية، النزاهة وفقا لمبادئ لجنة بازل؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري واحتفاظ البنك بأنظمة تدقيق مستقلة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة (مبدأ الامتثال)؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والالتزام بتطبيق مبدأ إدارة المخاطر؛
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والالتزام بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية؛
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري وتبني المصرف لنظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

للإجابة عن الإشكال الرئيسي والأسئلة الفرعية قسمنا هذا العمل إلى المحاور التالية:

أولا- الحوكمة المصرفية وفقا لمبادئ لجنة بازل

ثانيا- واقع الحوكمة في المنظومة القانونية المصرفية الجزائرية

ثالثا- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الجزائرية

أولا- الحوكمة المصرفية وفقا لمبادئ لجنة بازل:

I. مفهوم وأهمية الحوكمة المصرفية:

1. **مفهوم الحوكمة المصرفية:** تعني الحوكمة بالجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة الفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. كما أنّ نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي يتم بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بالشكل السليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى. ويجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية القواعد مما يساعد على تنفيذها، وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة ولجان المتابعة التي توفر البيانات عن أداء المصرف وإدارة التفتيش التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة ومجلس المساهمين الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على الأداء، فضلا عن المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة المصرف إليها[1]. لا يخرج مفهوم الحوكمة المصرفية في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات حتى يذهب بعضهم إلى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية، حوكمة الشركات في القطاع المصرفي أو حوكمة الشركات في المصارف، وإن التعاريف التي نوردها أدناه ما هي إلى تعابير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية وغير المالية لكن بصيغ لفظية مختلفة[2].هناك عدة تعاريف للحوكمة المصرفية نذكر منها:

- تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين[3]؛

- الحوكمة المصرفية، هي الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا، أعمال وقضايا ومعاملات المصرف، ويوضح هذا الأسلوب كيف يتم[4]: وضع أهداف المصرف، عمليات المصرف اليومية والأساسية، الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين، حماية مصالح المودعين، وضع نشاطات وسلوك المصرف جنبا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم للوصول إلى ذلك.

من خلال التعاريف الواردة أعلاه، يمكن تلخيص مفهوم الحوكمة المصرفية في أنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها، وهي ذلك النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها من أجل تحقيق غاياتها، وبالتالي فهي النظام الذي يتعامل المصرف بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين لوضع الخطط والسياسات التي تضمن حسن التنفيذ من خلال التقيد بتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح، وضع الأنظمة المناسبة والفعالة للتدقيق والرقابة الداخلية.

2. **أهمية الحوكمة في المصارف:** تزداد أهمية الحوكمة في المصارف نظرا لطبيعتها الخاصة، وإن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل. هذا الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة المصرفية لديها أهمية واسعة، وتكون المراقبة أكثر تشددا على مستوى المصارف حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وبالتالي لا بد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية[5]. حيث تجدر الإشارة إلى أن تزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية يرجع لسببين أساسيين هما[6]:

- يعتبر القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول من جهة، ومن جهة أخرى تعد المصارف من أشد القطاعات الحسّاسة للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية؛

- خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المؤسسات، ولذلك لكي تستطيع المؤسسات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لابد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل معايير بازل وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال.

كما تظهر أهمية الحوكمة المصرفية كذلك من خلال كونها تعتبر نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف و أنها تمثل عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف حيث عكس ذلك قد يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي.

II. عوامل واستراتيجيات تبني الحوكمة من منظور لجنة بازل:

تراجع لجنة بازل المبادئ الصادرة عنها والمتعلقة بالحوكمة عن لجنة في كل مرة، حتى تعيد التأكيد على استمرار صلة المبادئ بإطار الحوكمة، والأهمية الحاسمة لاعتمادها من قبل المصارف والمشرفين لضمان تنفيذ فعّال للمبادئ وذلك من خلال عوامل واستراتيجيات تساهم في خلق بيئة داعمة لتطبيق الحوكمة.

1. **عوامل تعزيز وخلق بيئة داعمة لتطبيق الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل:** هناك مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي تتمثل في[7]:

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المؤسسة؛
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية؛
- ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون بها؛
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه و استراتيجيته والبيئة المحيطة؛
- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة؛
- تعزيز دور السلطات الرقابية.

2. **استراتيجيات تطبيق الحوكمة المصرفية حسب توصيات لجنة بازل:** تناولت الأوراق الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل في مجملها استراتيجيات وتقنيات لازمة لدعم التطبيق الصحيح للحوكمة المصرفية وهذه الاستراتيجيات تتمثل في النقاط التالية[8]:

- توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير؛
- استراتيجية المصرف المعدة جيّداً التي بموجبها يمكن قياس نجاح المصرف الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفيّاً للموافقات المطلوبة من الأفراد لمجلس الإدارة؛
- وضع آلية للتعاون الفعّال بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدققي الحسابات؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- مراقبة خاصة لتعرُّضات المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المصرف؛

- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وكذلك للمديرين أو الموظفين التنفيذيين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليّاً وخارجيّاً.

ثانيا- واقع الحوكمة في المنظومة القانونية المصرفية الجزائرية:

على الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري مند نشأته، إلاَّ أنَّه لا زال يعاني من جملة من النقائص والسلبيات التي تحد من فعالية تلك الإصلاحات، وتحول بينه وبين تحقيق الأهداف المرجوة منه، مما يقتضي ضرورة تبني الحوكمة والعمل بها من أجل الارتقاء بالقطاع المصرفي الجزائري وتأهيله للاندماج في الاقتصاد العالمي، وعليه سيتم من خلال هذه المحور التطرّق لأهم أسباب تبني السلطات الجزائرية لمفهوم الحوكمة، المجهودات المبذولة والمؤشرات الأساسية للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري.

I. **أسباب وظروف تبني السلطات الجزائرية لمفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري[9]:** واجه القطاع المصرفي الجزائري العديد من الهزات خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للبنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها في الجزائر، ولعلَّ من أهم البنوك التي ظهرت هي بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضعف رقابة البنك المركزي لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها مما أدى بها إلى الوقوع في أزمات هزت القطاع المصرفي الجزائري كما سبق وذكرنا، بالإضافة إلى فقدان الثقة من قبل المواطن الجزائري في البنوك الخاصة بصفة عامة، وهو ما أثر كثيراً على البنوك الخاصة والأجنبية التي دخلت السوق الجزائرية بعد تصفية هذين البنكين. إن ما ميز القطاع المصرفي الجزائري في تلك الفترة بطبيعة الحال هو سوء الحوكمة بصفة عامة وبنك الجزائر بصفة خاصة بصفته المشرف والرقيب على البنوك الأخرى، وقد أشارت اللجنة في إحدى مذكراتها والمتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، أن من بين أهم أسباب الأزمات المالية التي واجهها البنكين (الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري) هو سوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في تلك الفترة.

II. المجهودات المبذولة لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري:

بذلت السلطات الجزائرية جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري، تمثّلت في:

1.سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية:

-قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية[10]: أصدر بنك الجزائر نظام رقم 03-02 بتاريخ 2002.11.14، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2؛

-قوانين محاربة الفساد المالي والإداري[11]: بتاريخ 09 جوان 1996 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها؛

2. **برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة:** تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية. وبغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية، وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية[12]، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي[13]:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية؛
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2؛
- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة).

3. إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات[14]: عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في جانفي 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان 2000. انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات. وقد جاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11 مارس 2009 في الوقت المناسب تماما، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها.

III. الدلالات والمؤشرات الأساسية للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري:

إنَّ قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر، ونظراً لتصنيف الجزائر في مرتب جد متقدِّمة في الفساد، أصبح تبني الحوكمة يطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت لجنة الحكم، حتى وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء طراف خارجية، إلا أنه نعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني مبادئ الحوكمة، التي أصبحت من المعايير الدولية في تقييم اقتصاديات دول العالم.

وفيما يتعلق بمدى تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة ي القطاع المصرفي الجزائري، فإنها مازالت لم ترق إلى المستوى المطلوب، أو في مرحلتها الجنينية رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنه مؤشرات أولية توحي ببداية إدخال هذه المبادئ في القطاع المصرفي الجزائري. وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي [15]:

- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية، بالإضافة إلى إبرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين، من أجل الحرص على تحقيق نتائج جدية وتطوير الأداء؛
- تمكين القطاع المصرفي الجزائري من آليات الحوكمة الخارجية، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثِّلة في اللجنة المصرفية، وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلّى ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر؛
- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأُطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأسمال البنوك العمومية.

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري لا يزال في مراحله الأولى، إلاَّ أنه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة، أين يصبح دور الحوكمة المصرفية فعّالاً في ضبط الأطر العلمية والأنشطة المصرفية، حتى تتفادى الانحرافات وتتجنب الوقوع في الأزمات. وعلى الرغم من المؤشرات المذكورة أعلاه، هناك بعض المؤشرات الأخرى التي تدلُّ على ضعف تبني وتطبيق وتجسيد الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري نذكر من أهمها ما يلي:

- ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية؛
- عدم الالتزام بنشر البيانات المحاسبية و ميزانيات البنوك الجزائرية؛
- عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها، والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية؛
- عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية، كما نصَّ على ذلك قانون النقد والقرض سواءاً قانون 90-10 أو الأمر 03-11[16]؛

- عدم تفعيل آلية مركزية المخاطر؛
- عدم تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا في المحاسبة المطبَّقة في البنوك الجزائرية.

ثالثا- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الجزائرية

I. الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية:

1. **مجتمع وعينة البحث**: يتكون المجتمع الإحصائي للدراسة من البنوك العاملة في الجزائر، فالاستبيان كان موجه للأطراف التي لها علاقة بتطبيق الحوكمة في البنوك وهي: أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، المراجعين الداخليين والخارجيين، مدير إدارة المخاطر. بغرض الوفاء بمتطلبات الدراسة الميدانية، تم اختيار عينة متنوعة لهذه الدراسة تتكوّن من ثمانية بنوك عاملة في الجزائر حيث تنقسم إلى خمسة (05) بنوك عمومية وثلاثة (03) بنوك خاصة، إذ وزِّعت (41) استبانة في هذا المجال وتم استرجاع (38) منها وهي عينة الدراسة التي استهدفنا من خلالها العاملين الذين تربطهم علاقة بالحوكمة المصرفية وذلك من أجل تعبئة الاستبانات من قبلهم لغرض القيام بالتحليل الإحصائي والجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة:

جدول رقم 1: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير البنك

البنك	BEA	BNA	BADR	BDL	CPA	NATIXIS	AGB	Al-SALAM	المجموع
التكرار	04	05	05	05	06	05	05	03	38
النسبة	10.52	13.16	13.16	13.16	15.79	13.16	13.16	7.89	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاستبانات المسترجعة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عينة البحث شملت (38) عاملاً، تمَّ اختيارهم بطريقة تحكمية حيث اختارنا من لديهم معرفة وخبرة بموضوع الدراسة وأبدوا استعداداً للإجابة على استمارات الاستبيان، حيث لمسنا روح التعاون لدى مديري البنوك المدرجة في العينة خاصة بنك القرض الشعبي الجزائري والنسبة المئوية المقدرة ب 15.79 % للبنك تعكس ذلك.

2. **الحدود الزمانية والمكانية**: في إطار قياس مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة التي أصدرتها لجنة بازل اقتصرت دراساتنا على الفترة الممتدة من (03-11-2016) إلى (05-11-2017) حيث قمنا خلال هاته الفترة بتخطي جميع مراحل الاستبيان من توزيعه، تجميعه ومعالجته، إذ تطلب إنجاز هذا العمل سنة، كما تتمثل حدود الدراسة المكانية في المديريات العامة للبنوك عينة الدراسة والمتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة.

3. **أسلوب جمع البيانات**: لاختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه قمنا باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية بما يتفق مع أهداف البحث واختبار فروض الدراسة حيث قمنا بتوزيع (41) استبانة على البنوك محل الدراسة. وبعد استعادة استمارات الاستبيان اتضح أن القوائم المسترجعة (38) استمارة وهذا يعني أن نسبة الردود بلغت 92.68 %.

جدول رقم 2: عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة:

البنك	BEA	BNA	BADR	BDL	CPA	NATIXIS	AGB	Al-SALAM	نسبة الردود
العدد الموزَّع	05	05	05	05	06	05	05	05	% 100
العدد المسترجع	04	05	05	05	06	05	05	03	% 92.86

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاستبانات المسترجعة.

يبين (الجدول رقم 2) عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة وفي المقابل عدد الاستبانات المسترجعة. حيث تحدَّد نسبة الردود المعتمد عليها لمواصلة التحليل الإحصائي للاستبيان في البحوث الميدانية من (40% إلى 50%)، ودراستنا بلغت نسبة الردود فيها 92.68% وهي كافية لإتمام البحث.

4. متغيرات ونموذج الدراسة:

1.4 متغيرات الدراسة: تم تحديد متغيرات الدراسة بناء على الدراسات السابقة وهي كالآتي:

- **المتغير التابع:** تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري
- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل في:
- تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة، الأهلية، الاستقلالية، النزاهة؛
- احتفاظ البنك بأنظمة تدقيق مستقلة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة؛
- التزام المصرف بتطبيق مبدأ إدارة المخاطر؛
- التزام المصرف بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية؛
- يتبنى المصرف نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة؛
- التزام المصرف بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

2.4 نموذج الدراسة: انطلاقاً من الدراسات السابقة تمَّ تحديد نموذج الدراسة التالي:

شكل رقم 1: نموذج الدراسة

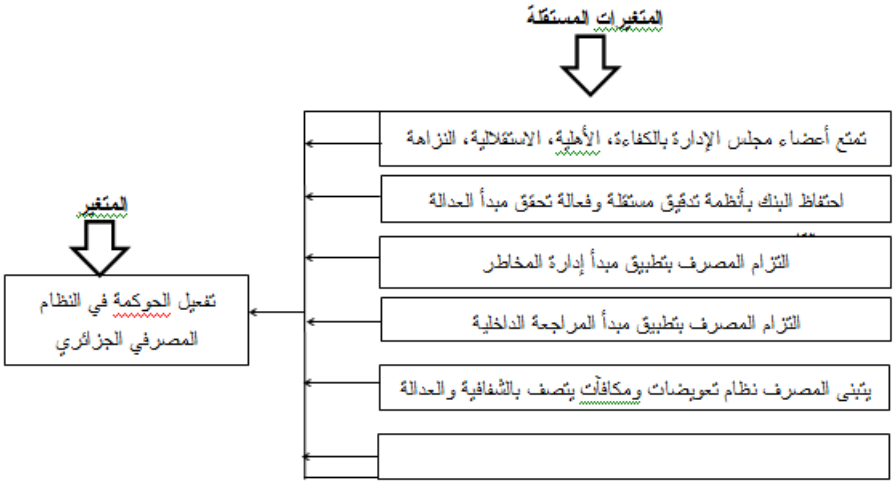

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة.

II. نتائج الدراسة التطبيقية:

قبل البدأ في تحليل الارتباط والانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة الميدانية، قمنا بإجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار. وحتى تكون دراستنا منطلقة من أسس علمية اتبعنا الخطوات التالية:

1. افتراض فرضيتين جزئيتين من الفرضية الرئيسية الخاصة بالدراسة الميدانية:

الفرضية الأولى H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل

الفرضية الأولى H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل

2. **دراسة شروط المربعات الصغرى لنموذج الدراسة**:

1.2 اختبار وجود مشكلة التعدد الخطي: للتحقق من وجود ظاهرة الازدواج أو التعدد الخطي من عدم وجودها بين المتغيرات المستقلة استعنا باختبار معامل تضخم التباين (VIF)، ونتائج (الجدول رقم 3) توضح معاملات الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة، حيث نجد أن جميع معاملات تضخم التباين (VIF) أقل من (5) مما يعني عدم وجود ازدواج أو تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة (مبادئ الحوكمة المصرفية) وبناء عليه فقد أصبح بالإمكان قياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تفعيل الحوكمة ي النظام المصرفي الجزائري.

2.2 اختبار الاستقلال الذاتي للأخطاء: تم الحكم على مدى وجود استقلال بين الأخطاء (البواقي)، بالاعتماد على اختبار (Durbin-Watson)، من خلال (الجدول رقم 4) الذي يلخص نموذج الدراسة، يتضح أن قيمة (Durbin-Watson) بلغت (1.507)، وبالعودة إلى جدول القيم الحرجة ل (Durbin-Watson)، نجد أن القيم الحرة عند K=6 و n=38 وعند مستوى معنوية 0.05 بلغت dL= 1.146 و dU=1.864 وبما أن dL<1.507<dU، فإنه لا يمكننا اتخاذ قرار محدد فيما يخص الاستقلال الذاتي للبواقي وفقا لاختبار (Durbin-Watson).

وعليه استعنا ببرنامج (EViews) من خلال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) حيث أظهرت لنا النتائج أن مستوى معنوية (F) قدر ب (0.4177) و هو أكبر من (0.05) وما يؤكد ذلك أيضا مستوى معنوية (RESID (-1)) و(RESID (-1)) أكبر أيضا من (0.05). وبالتالي نقول أنه لا توجد علاقة ما بين الأخطاء أي أنها لا ترتبط ذاتيا (أنظر جدول رقم 5).

3.2 **اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroscedasticity)**:

لاختبار فرضية اختلاف التباين، استخدمنا اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ($ARCH^{(17)}$) حيث نحكم على النتائج سواء إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج المقدّر أو رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي غياب ثبات التباين بين الأخطاء.

أجرينا اختبار (ARCH) باختبار العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع ومربع البواقي المبطأة لفترة واحدة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بثبات التباين من برنامج (EViews) لتحصُّلنا على النتائج التي يُظهرها (الجدول رقم 6) التي تقرر قبول الفرضية الصفرية بثبات التباين وهذا يأكد لنا صحة فرضية طريقة المربعات الصغرى والتي تنص على ثبات التباين. وذلك لأن إحصائية F فيشر والإحصائية Obs*R-squared أكبر من (5%).

4.2 **اختبار أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي**: من خلال نتائج احتمال احصائية **(Jarque-Bera)** التي قدرت ب (0.31) نلاحظ أنها أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يمكن القول أن شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي متوفر (أنظر الشكل رقم 2).

3. **دراسة القدرة التفسيرية للنموذج**: تشير نتائج (الجدول رقم 4) إلى أن درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة التي تم اعتمادها في النموذج المقترح والمتمثلة في (تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة، الأهلية، الاستقلالية، النزاهة، احتفاظ البنك بأنظمة تدقيق مستقلة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة، التزام المصرف بتطبيق مبدأ إدارة المخاطر، التزام المصرف بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية، يتبنى المصرف نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة، التزام المصرف بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية) وبين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري بلغت (81.6 %) وهي قيمة كبيرة مما يعني وجود علاقة ارتباط قوية بين الارتباط بين المبادئ وبين تفعيل الحوكمة، أي كلما زاد الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة أثر بدوره على زيادة تفعيل وإرساء الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري. كما نجد أن درجة مساهمة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري بلغت (0.666) وهذا يفسر أن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة حسب مقررات لجنة بازل ساهم في تفعيل

الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري بنسبة (66.6 %) وأن (33.4 %) من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية أخرى.

4. **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**:

جدول رقم 7: تحليل التباين للنموذج المقترح الجديد (ANOVA)

النموذج	مجموع مربعات الانحدار	درجات حرية الانحدار	متوسط المربعات	قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار F	مستوى المعنوية Sig
الانحدار	12.171	6	2.029	10.308	0.000
المتبقي	6.100	31	0.197		
المجموع	18.271	37			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23.

يبين (الجدول رقم 7) أن مستوى الدلالة يساوي (0.000)، وبما أن هذه القيمة أصغر من القيمة (0.05) فيتم تأكيد القبول الكلي للنموذج والقدرة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية. وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية البديلة التي تقول بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل.

5. اختبار فرضيات الدراسة (المعنوية الجزئية للنموذج):

سوف نقوم باختبار فرضيات الدراسة انطلاقا من نتائج اختبارات المعنوية لمعاملات الانحدار، بالاعتماد على إحصائية (t) الموضحة في (الجدول رقم 3)، الذي يمثل الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة المقترح.

الفرضية الأولى: قدِّرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بمبدأ تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة، الأهلية، الاستقلالية، النزاهة (X_1) ب (Sig= 0.425)، مما يعني أن معامل الانحدار (b1) غير معنوي لذا نقبل الفرض الصفري الذي ينص على أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري وتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة، الأهلية، الاستقلالية، النزاهة وفقا لمبادئ لجنة بازل. وعليه نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: بلغت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بمبدأ احتفاظ البنك بأنظمة تدقيق مستقلة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة (X_2) ب (Sig= 0.013)، مما يدل على أن معامل الانحدار (b2) ذو معنوية إحصائية لذا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يقول بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري واحتفاظ البنك بأنظمة تدقيق مستقلة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة. أي أننا نقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: بلغت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالتزام المصرف بتطبيق مبدأ إدارة المخاطر (X_3) ب (Sig= 0.137)، مما يدل على أن معامل الانحدار (b3) غير معنوي لذا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري بالتزام المصرف بتطبيق مبدأ إدارة المخاطر. أي أننا نرفض الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: قدِّرت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالتزام المصرف بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية (X_4) ب (Sig= 0.017)، مما يدل على أن معامل الانحدار (b4) ذو معنوية إحصائية لذا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يقول بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والتزام المصرف بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية. أي أننا نرفض الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: بلغت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بمبدأ تبني المصرف لنظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة (X_5) ب (Sig= 0.116)، مما يدل على أن معامل الانحدار (b5) ليس معنوي لذا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري وأن يتبنى المصرف نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة. أي أننا نقبل الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: بلغت قيمة الاحتمال الخاصة باختبار (t) لمعامل الانحدار الخاص بالتزام المصرف بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية (X_6) ب (Sig= 0.565)، مما يدل على أن معامل الانحدار (b6) ليس معنوي لذا نقبل الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري بالتزام المصرف بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ونرفض الفرض البديل. أي أننا نرفض الفرضية السادسة.

الخلاصة:

لقد تم تركيز الاهتمام في هذا البحث على دراسة العلاقة بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. بالرغم من توافر الاطار التشريعي والملائم ووجود بعض الدلالات والمؤشرات التي توحي ببداية الوعي بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري، إلا أن هذا التطبيق لم يرق إلى المستوى المطلوب وذلك في ظل غياب ميثاق الحوكمة لدى البنوك الجزائرية؛

2. تفعيل الحوكمة في البنوك الجزائرية هو من صميم عمل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وهو الذي ينتج عنه وعي من قبل أفراد عينة الدراسة. وعليه يمكن القول أن تنفيذ توجيهات بنك الجزائر والالتزام بالتوزيع السليم للمسؤوليات والصلاحيات في جميع المستويات الإدارية بالبنك سيساهم في زيادة تفعيل وإرساء الحوكمة بداخله ويزيد من فرص تحسين تطبيق مبادئ الحوكمة بما يحقق استمرارية في نشاط البنك والمساهمة في تحسين أدائه؛

3. وفقاً لآراء أفراد عينة البحث والدراسة الإحصائية التي قمنا لها فإن النظام المصرفي الجزائري لا يتقيَّد بالمبادئ التالية:

- تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة، الأهلية، الاستقلالية، النزاهة؛
- إدارة المخاطر؛
- تبني المصرف لنظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة؛
- مبدأ الإفصاح والشفافية.

4. يلتزم النظام المصرفي الجزائري بمبدأ احتفاظ البنك بأنظمة تدقيق مستقلة وفعالة تحقق مبدأ العدالة والمساواة وبتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية.

التوصيات:

1. ضرورة إيجاد بيئة داعمة للحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال فرض تطبيق فكر الحوكمة والعمل على إعداد ميثاق خاص بالحوكمة في البنوك الجزائرية؛

2. تطوير مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري لتتوافق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛

3. العمل على إعادة النظر في استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، استراتيجيات إدارة المخاطر.

4. ضرورة توفر مستوى عال من المعلومات المتعلقة بنتائج وأداء البنك بصورة منتظمة مما يحقق التطبيق السليم لمبدأ الإفصاح والشفافية؛

الهوامش والمراجع:

1. دهمش نعيم، اسحق أبو زر عفاف، **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**، مجلة البنوك، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، الأردن، ديسمبر 2003، ص 28.

2. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والإيداع، الأردن، 2011، ص 29.

3. محمّد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 282.

4. Sebastian Molineus, **International and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance**, The institute of banking-IFC: Corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007, P 03.

5. رابح خوني، نسرين فكرون، **دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسيل الأموال**، بحث مقدّم في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 06-07 ماي 2012، ص ص 6-7.

6. هواري معراج، حديدي آدم، **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية**، بحث مقدّم في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 06-07 ماي 2012، ص 12.

7. بنك الإسكندرية، **دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي**، المجلد الخامس والثلاثون، النشرة الاقتصادية، 2003، ص ص1-11.

8. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والإيداع، الأردن، 2011 مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

9. عمر شريقي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، بحث ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21أكتوبر2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 09-10.

10. عمر شريقي، نفس المرجع السابق، ص10.

11. الزهرة فلفلي، **حوكمة البنوك ودورها في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص220.

12. الآلية الإفريقية للتقييم منقبل النظراء: **عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة الجزائر 1999-2008**، نوفمبر 2008، ص 10.

13. عمر شريقي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

14. صبرينة بوهراوة: **إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات**، العدد 16، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2009، ص01.

15. عبد القادر بريش، **قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، العدد 1، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

16. أُنظر: الجريدة الرسمية، الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

17. Autoregressive Conditional Heteroscedasticity

ملحق الجداول و الأشكال:

جدول رقم 3: معاملات نموذج الدراسة المقترح

Model		Unstandardized Coefficients		t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error			Tolerance	VIF
1	(Constant)	,227	,787	,288	,775		
	X1	,162	,201	,808	,425	,386	2,588
	X2	,508	,193	2,629	,013	,438	2,284
	X3	-,252	,165	-1,526	,137	,389	2,572
	X4	,437	,172	2,535	,017	,369	2,709
	X5	,179	,111	1,615	,116	,512	1,953
	X6	-,096	,165	-,582	,565	,725	1,380

المصدر: مخرجات برنامج SPSS إصدار 23.

جدول رقم 4: ملخص نموذج الدراسة المقترح

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,816	,666	,602	,44360	1,507

المصدر: مخرجات برنامج SPSS إصدار 23.

جدول رقم 5: اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM للاستقلال الذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.899705	Prob. F(2,29)	0.4177
Obs*R-squared	2.220094	Prob. Chi-Square(2)	0.3295

جدول رقم 6: اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.716747	Prob. F(1,35)	0.4030
Obs*R-squared	0.742498	Prob. Chi-Square(1)	0.3889

شكل رقم 2: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque-Bera):